

البسام: «بويان» يطلق «تحدي مكعب بويان» لتنمية القدرات الذهنية

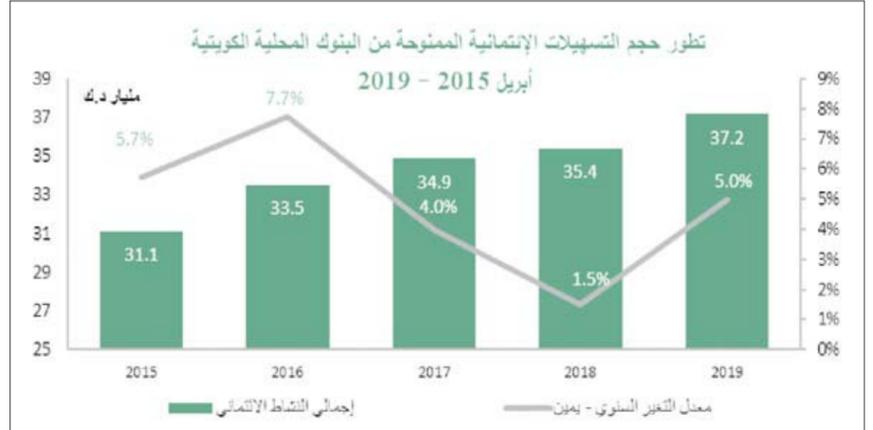
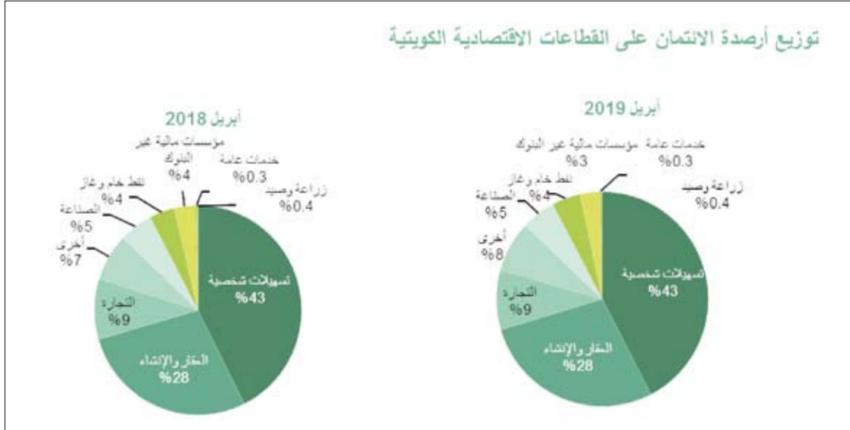
الثقة بالنفس والتخلص من القلق والملل والمساعدة على السكينة والهدوء. وأشار إلى أن (تحدي مكعب بويان) يتضمن مجموعة من الفعاليات المخصصة للأطفال يومياً من الساعة 11 صباحاً إلى 4 عصرًا إلى جانب التحدي الرئيسي للمجموع من سن 7 إلى 77 والذي يعتمد على الأسرع في حل معضلة المكعب المعروفة والذي سيكون مفتوحاً من الساعة 11 صباحاً إلى 9 مساءً.

يأتي تنظيم البنك لهذه الأنشطة في إطار سعيه للتشجيع على ممارسة الألعاب الهادفة والتي تعمل على تنمية القدرات الذهنية للصغار والكبار وترفع مستويات التحدي بينهم. وأضاف «من المعروف والمتداول عالمياً أن مكعب روبيك يتميز بالعديد من المزايا من بينها زيادة الذكاء الفراغي وزيادة التركيز وتنشيط شقي الدماغ وزيادة

ينظم بنك بويان وعلى مدار 5 أيام بدءاً من الخميس المقبل 27 يونيو الحالي (تحدي مكعب بويان) في 360 مول والذي يتضمن مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي تعتمد على حل المكعب Rubik's Cube وهي اللعبة المنتشرة في جميع أنحاء العالم والتي تعتمد على القدرات الذهنية. وقال المدير التنفيذي لإدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية في البنك قتيبة صالح البسام «

زيادة 5.0 بالمائة سنويا

«بيتك»: 37.2 مليار دينار إجمالي النشاط الائتماني في أبريل 2019



على أساس سنوي، وانخفضت 8.2% على أساس شهري عند المقارنة مع أكثر 2.6 مليار دينار في مارس 2019.

التسهيلات الشخصية الاستهلاكية يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو تغطية تكاليف العلاج والتعليم، وتقترب مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض من 1.2 مليار دينار في أبريل، مرتفعة للمرة الرابعة على التوالي بعد فترة زمنية طويلة شهدت تراجعاً، إذ ارتفع في أبريل بنسبة غير مسبوقة في أكثر من 5 أعوام قدرها 11.4% عن حوالي مليار دينار في أبريل 2018، بينما ارتفعت بنسبة 2.5% على أساس شهري.

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء بنسبة 5.3% على أساس سنوي مقارنة بـ 10.4 مليار دينار في أبريل 2019، مدفوعاً بنمو سنوي ملحوظ للائتمان الموجه لقطاع العقار بنسبة 5.8% مع زيادة محدودة للائتمان الممنوح لقطاع الإنشاء بنسبة 3.4%. بينما تراجع الائتمان الموجه للقطاعين بنحو ربع في المائة على أساس شهري.

وقد فاقت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة 3.3 مليار دينار في أبريل 2019، مسجلة ارتفاعاً سنوياً بنسبة 1.1% أما على مستوى الأداء الشهري فإن الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع تراجع 3% في أبريل 2019، ويلاحظ تلك النسبة أن هذا القطاع سجل أعلى تراجع شهري خلال 5 أعوام.

- ◆ 15.8 مليار التسهيلات الشخصية و 10.4 مليار دينار حصة قطاعي العقار والإنشاء
- ◆ تراجع الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك إلى 1.1 مليار دينار
- ◆ ارتفاع الائتمان الممنوح إلى قطاع الزراعة إلى 18.9 مليون دينار

أبريل 2019 بتحسن طفيف عن 6.9% في أبريل 2018، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة.

القروض الشخصية الأخرى وقد تحسنت حصتها عند حدود 2.4% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في أبريل مقارنة مع 2.3% في أبريل 2018.

التسهيلات الائتمانية المقسطة وبلغت حاجزاً لم تصله من قبل متجاوزة 11.8 مليار دينار بنهاية أبريل، وقد ارتفعت على أساس سنوي بنسبة 4.9% في أدنى نمو يسجله القطاع خلال أكثر من 5 سنوات. أما على أساس شهري فقد ارتفعت بحدود ربع في المائة عن مارس 2019.

التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية فقد انخفضت إلى 2.4 مليار دينار أي بحدود نصف في المائة في أبريل

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض شخصية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، وتقسيمها كالتالي

التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الشخصية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، وارتفعت حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 74.9% في أبريل 2019 مقارنة مع 74.6% في أبريل 2018.

الموجهة لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء سلع مالية، وتشكل حصتها من التسهيلات الائتمانية الشخصية 15.2% أي أقل من حصتها التي شكلت 16.2% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في أبريل 2018.

التمويل الاستهلاكي يشكل 7.5% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في

4.8% على أساس سنوي. كما تراجع الائتمان الممنوح لقطاع الخدمات العامة بحوالي 2 مليون دينار أي بنسبة 1.8% حين بلغ حوالي 115 مليون دينار في أبريل 2019.

وتشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية. إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية في أبريل من العام الحالي 42.4% من إجمالي الائتمان الممنوح، أدنى من 42.5% حصتها في أبريل العام الماضي، في حين حافظ الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء على حصتها التي تشكل حدود 28% من إجمالي الائتمان الممنوح في أبريل العام الحالي والماضي، وهو ما حافظ على حصة القطاعات الثلاثة حين بلغت 70.4% في أبريل مقابل 70.5% في أبريل 2018.

لقطاعي العقار والإنشاء بنمو قيمته 525 مليون دينار أي 5.3% حين بلغ 10.4 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو في قطاع النفط والغاز بنمو قيمته 242 مليون دينار أي بنسبة زيادة 17.7%. متجاوزة 1.6 مليار دينار (تمثل 4.4% من إجمالي الائتمان). تم الائتمان في قطاعات أخرى بنمو بلغ 285 مليون دينار أي 11.1% متجاوزاً 2.8 مليار دينار (تمثل 7.7% من إجمالي الائتمان).

وارتفع الائتمان أيضاً في كل من قطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنمو بلغت قيمته 61 مليون دينار و33 مليون دينار، وحوالي 2 مليون دينار، أي بنسبة نمو 3.2% و1% وتصل إلى 13.9% في القطاع الأخير على التوالي. تراجع الائتمان الموجه لقطاع المؤسسات المالية غير البنوك حين بلغ 1.1 مليار دينار منخفضاً بنحو 57 مليون دينار أي بنسبة

قال تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك» الصادر عن النشاط الائتماني في الكويت -أبريل 2019 وإجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد ارتفع الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي في أبريل من العام الحالي بنسبة 5% على أساس سنوي وفقاً لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي، وما زال الائتمان عند أعلى مستويات النمو خلال العامين الماضيين منذ ما قبل 2017، مدفوعاً بنمو سنوي متفاوت للائتمان في أغلب القطاعات الاقتصادية في مقدمتها النشاط العقاري الذي حافظ على نموه بعد فترة طويلة سجل فيها تراجعاً على أساس سنوي، كما أن نمو الائتمان تجاوز 3 أضعاف النمو السنوي للودائع في البنوك الكويتية الذي سجل 1.3% في أبريل، ويقترب الائتمان الممنوح من 37.2 مليار دينار في أبريل 2019 مقابل 35.4 مليار دينار في أبريل الماضي.

برغم الأداء اللافت لحجم الائتمان عن العام الماضي، إلا أن الائتمان الممنوح تراجع 0.7% على أساس شهري عن حاجز غير مسبوقي حين تجاوز 37.4 مليار دينار في مارس 2019.

سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع سنوي بين القطاعات من حيث القيمة بنحو 681 مليون دينار أي 4.5% مقارنة مع أبريل العام السابق مسجلة 15.8 مليار دينار (تمثل 42.4% من إجمالي الائتمان)، يليها الائتمان الموجه

وقعه المصنف والعوضي لتبادل المعلومات والوصول إلى البيانات المطلوبة

اتفاق للربط الإلكتروني بين «الائتمان» و«ذوي الإعاقة»



توقيع الاتفاقية

رأس سلم أولوياته، ويسعى جاهداً إلى تلبية احتياجاتهم من القروض العقارية والاجتماعية، لافتة إلى أن التعديلات التي أدخلت على القوانين واللوائح المخففة لحق أبناء هذه الفئة في الحصول على الرعاية اللازمة تعكس هذه الكاتبة المهمة والمميزة التي تتبناها هذه الشريحة.

ولفتت إلى أن البنك كان قد نظم في وقت سابق دورة تدريبية لعدد من موظفيه لتعلم لغة الإشارة واتقانها، وذلك لتعزيز التواصل المستندية وتسهيل جميع الخدمات والمصارح التعامل معهم لدى مراجعتهم، ومساعدتهم في إنجاز معاملاتهم بسهولة ويسر ومن دون أي عناء.

ولفتت إلى أن كل هذه الجهود تأتي ترجمة صادقة لتوجهات وتوجيهات مجلس الوزراء بتطبيق نظام الحكومة الإلكترونية ووضع قواعد وضوابط مناسبة لتقليص الدورة المستندية وتسهيل جميع الخدمات والمصارح والمعاملات للمواطنين وخصوصاً ذوي الاحتياجات الخاصة.

وقّع نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح مضاف المصنف ومدير عام الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة د. شفيقة العوضي صباح اليوم بروتوكول تعاون للربط الإلكتروني بين البنك والهيئة. وقالت الناطقة باسم البنك حباري الخشتي في تصريح صحفي أعقب التوقيع: إن «الاتفاق يهدف إلى تسهيل وتيسير تبادل المعلومات والتمكن من الوصول إلى البيانات المطلوبة لكل منهما، وعلى نحو يضمن الانسيابية والسلاسة في العمل، ويكفل تدفق المعلومات بسرعة ومن دون تعقيدات».

وأضافت: إن الخطوة تصب في مصلحة المواطنين المستفيدين من خدماته ومنح ذوي العلاقة بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة. واعتبرت «الاتفاق خطوة جديدة ومهمة على طريق استكمال منظومة الربط الإلكتروني بين البنك من جهة والوزارات والإدارات والجهات الحكومية من جهة أخرى».

وأكدت الخشتي أن بنك الائتمان الكويتي يضع فئة ذوي الاحتياجات الخاصة على

«صندوق المشروعات»: إسناد 10 بالمائة من العقود الحكومية لأصحاب المشروعات الصغيرة

قال الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الكويتي إن تعديلات قانون المناقصات العامة التي أقرها مجلس الأمة أمس الاثنين تقضي بإسناد 10 بالمائة من قيمة العقود الحكومية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح الصندوق في بيان صحفي أن هذه التعديلات تهدف إلى خلق وفتح أسواق جديدة أمام أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتسابق نحو المشروعات الكبرى للاستفادة من الإنفاق الحكومي والذي يعد أحد م ركزات الصرف الرئيسية بالاقتصاد المحلي بعد أن كانوا لا يملكون ميزة المنافسة عليها.

وأكد الصندوق الوطني أنه سيتم وضع نظام لجعل المناقصات التي تقل عن 75 ألف دينار كويتي (نحو 247,5 ألف دولار أمريكي) بشكل رئيس من نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأفاد بأن تكلفة العمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة أعلى من مثيلتها بالمشروعات الكبرى ما كان يضعف جهود أصحابها في التنافس على المناقصات مع الشركات الكبرى. وذكر أن التعديلات أعطت الأولوية للعطاءات المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أعلى من باقي العطاءات بما لا يتجاوز نسبة 20 بالمائة على أساس سنوي، وفق كشف التعديلات لمصلحة مبادري المشروعات المعتمدة لدى الصندوق بحسب التعريف الموحد.

النقد المتداول في الكويت يرتفع 9.6 بالمائة في مايو

أظهرت الأرقام الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء بالكويت ارتفاع معدل التضخم بالكويت 0.8 بالمائة، خلال شهر مايو الماضي، على أساس سنوي. وارتفع إجمالي أوراق النقد والمسكوكات المتداولة في الكويت في شهر مايو الماضي بنسبة 9.6 بالمائة على أساس سنوي، وفق كشف الحساب الصادر عن بنك الكويت المركزي.

وسجلت قيمة أوراق النقد والمسكوكات في الشهر الماضي 2.06 مليار دينار (6.80 مليار دولار)، مقابل 1.88 مليار دينار (6.21 مليار دولار) في مايو 2018.

وعلى أساس شهري، ارتفعت قيمة أوراق النقد والمسكوكات بنسبة 8.99 مليار مائة، علماً بأنها كانت تبلغ في أبريل السابق نحو 1.89 مليار دينار.

ويأتي ارتفاع النقد المتداول في الكويت خلال الشهر الماضي، التزايد بنك الكويت المركزي جميع البنوك المحلية بأوراق جديدة من مختلف فئات النقد الكويتي، لتلبية احتياجات المواطنين والمقيمين من النقد الجديد بمناسبة حلول عيد الفطر، وذلك بداية من 25 مايو الماضي، وحتى 7 يونيو.

«وربة» يطلق «الوتين» مصنع الابتكار الرقمي



جانب من الحضور

البنك الأول الذي يشارك فيه جميع أبناء الشعب الكويتي دون استثناء كمنحة نتاج جملة من الإنجازات دأب البنك على تحقيقها خلال السنوات الماضية عبر ضخ الاستثمارات اللازمة لمواكبة روح العصر التكنولوجية، والنمو المتصاعد في الخدمات المصرفية الرقمية التي باتت اليوم المطلب الأول للعملاء، آخر تحول هو انتفهم الذكاء

ينتقل بنك وربة إلى عهد جديد تطوري وابتكاري في تعزيز بنيته الرقمية وهو نتاج جملة من الإنجازات دأب البنك على تحقيقها خلال السنوات الماضية عبر ضخ الاستثمارات اللازمة لمواكبة روح العصر التكنولوجية، والنمو المتصاعد في الخدمات المصرفية الرقمية التي باتت اليوم المطلب الأول للعملاء، آخر تحول هو انتفهم الذكاء

هدفنا من خلالها أن تصدر سوق الصيرفة الإسلامية الرقمية وأن يكون رائداً في قطاع الشركات والاستثمار في دولة الكويت. وقد شهدت السنوات الخلال الماضية العديد من الإنجازات في هذا الإطار على صعيد كافة عمليات البنك.. وأوضح الشرف بان «الوتين» قد أبصر النور اثر سلسلة من الأبحاث والاستشارات قام بها البنك قد خلص من خلالها إلى ضرورة تغيير الآلية التي يعمل بموجبها للحصول على سائبة رقمية غير معهودة في تاريخ الصناعة المصرفية في دولة الكويت يقدم عبرها خدمات ومنتجات رقمية تتوافق وتطلعات العملاء، وأشار: «إن الوتين مركز رقمي قائم على العمل المشترك بين مختلف الإدارات في البنك للابتكار الرقمي، ويتم العمل من خلاله مع مرعاة أن يكون العميل هو المحور الأول للاهتمام لكافة ابتكاراته من خدمات تراعي معايير السرعة، الثقة، الأمان المسبق لاحتياجات العملاء ومعايير الرقمية العالية الجودة».

وتتوج جهود بنك وربة بإطلاق مصنع رقمي تحت مسمى «الوتين»، الذي سوف يعمل فريق البنك من خلاله على تطوير وابتكار خدمات ومنتجات مصرفية رقمية حصرية ذات مميزات، من شأنها أن تؤسس لعهد جديد ثوري في قطاع الخدمات المصرفية الرقمية، وذلك التزاماً باستراتيجية البنك التطويرية التي تستند في إبراز بنودها إلى تكريس بنك وربة رائداً في الخدمات المصرفية الرقمية وزيادة حصته السوقية في هذا الإطار..

وخلال المؤتمر الصحفي الذي شهد انطلاق «الوتين»، أكد شاهين حمد الغانم الرئيس التنفيذي في بنك وربة، أن الإنجاز الذي يحققه البنك، هو ثمار رحلة من الجهود والمخاطرة التي تخللتها العديد من التحديات والصعاب كما الإنجازات والنجاحات حيث قال: «في عام 2009، منحت الحكومة الكويتية أسهم إلى عموم الشعب الكويتي بإنشاء بنك وربة الإسلامي وتوزيع 76 في المئة من أسهمه على المواطنين؛ فكان